

## باب أن قدر الدرهم من النجاسة عفو

٣٩٢- عن: عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار، فإنها تجزئ عنه. رواه أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني، وقال: إسناده صحيح حسن (نيل الأوطار ١: ٨٨).

## باب أن قدر الدرهم من النجاسة عفو<sup>(١)</sup>

قوله: "عن عائشة رضى الله عنها" قلت: في حديث عائشة دليل على كفاية الأحجار وعدم وجوب الاستنجاء بالماء، ومذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الجمع بين الماء والحجر أفضل، كذا في العيني (١: ٧٢٠) أى ليس بواجب، وفي رد المحتار ناقلا عن شرح المنية: ولنا أن القليل عفو إجماعا إذ الاستنجاء بالحجر كاف بالإجماع اهـ (١: ٣٢٦) ولما جاز الاكتفاء بالأحجار - وظاهر أنها لا تزال أثر النجاسة، بل تخففها وتجففها - ثبت أن النجاسة قدر موضع الاستنجاء معفو عنها، تجوز الصلاة معها، وموضع الاستنجاء مقدر بالدرهم، قال في الكفاية: قال النخعي رحمه الله استقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم، فكنوا عنه بالدرهم، (١: ١٧٧ مع الفتح) وفي رحمة الأمة (ص ٧): "قال أبو حنيفة: إن صلى ولم يستنج صحت صلاته، وجعل محل الاستنجاء مقدارا يعتبر به سائر النجاسات على جميع المواضع، وحده بالدرهم البغلي<sup>(٢)</sup>" وقال بوجوب إزالة النجاسة في محل الاستنجاء إذا زادت على مقدار الدرهم".

(١) قال ابن رشد: اختلف الناس في قليل النجاسات على ثلاثة أقوال، فقوم رأوا قليلها وكثيرها سواء، ومن قال بهذا القول الشافعي، وقوم رأوا أن قليل النجاسات معفو عنه وحدوه بقدر الدرهم البغلي، ومن قال بهذا القول أبو حنيفة... وقال فريق ثالث: قليل النجاسات وكثيرها سواء إلا الدم، وهو مذهب مالك، وعنه في دم الحيض روايتان والأشهر مساواته لسائر الدماء. (بداية المجتهد ١: ٦٣ كتاب الطهارة من النجس باب ٢ مسألة ٦).

(٢) قال التهانوي ناقلا عن المنتخب: الدرهم الشرعي يقال له الدرهم البغلي أيضا، لأن "رأس البغل" اسم لضراب عجمي كان يضرب الدراهم وقدر الدرهم البغلي مقدار عرض الكف (كشاف اصطلاحات الفنون ١: ٥٠١).